

# 26 مليوناً ستوفرها الحكومة جراً وقف الزيادة السنوية لموظفيها

■ الوسط - حسن المدحوب

تظهر أرقام تقديرية أن إجمالي المبلغ الذي ستوفره الحكومة من قرار وقف الزيادة السنوية لموظفيها للعام 2017، يصل إلى قرابة 26 مليون دينار، ضمن موازنتها الجديدة للعامين 2017 و2018.

واعتمدت «الوسط» على الأرقام الواردة في الحساب الختامي الأخير للدولة لعام 2015، حيث لم يعلن لأن الحساب الختامي للعام المنقضي 2016، حيث تشير هذه الأرقام إلى أن إجمالي نفقات رواتب موظفي الدولة بلغ في العام المذكور 838.627.940 ديناراً، ما يعني أن مقدار الزيادة السنوية التي تقدر للعام 2016 بلغت بشكل تقديري 25.158.838، ما يجعل نفقات رواتب القطاع الحكومي في العام 2016 تبلغ 863.786.778 ديناراً، وعليه فإن الزيادة السنوية للرواتب الحكومية يمكن أن تبلغ 25.913.603 ديناراً، مقتربة من عتبة الـ 26 مليوناً.

وكانت الحكومة عممت عبر اللجنة الوزارية للشؤون المالية وضبط الإنفاق، قبل أيام بوقف صرف العلاوة الدورية السنوية أياً كان مسماها والمستحقة في شهر يناير/ كانون الثاني 2017.

وأرجع التعميم الصادر عن اللجنة الوزارية للشؤون المالية وضبط الإنفاق القرار إلى أنه «في ضوء ما فرضته الأزمة المالية المرتبة على انخفاض إيرادات الدولة نتيجة انخفاض أسعار النفط من إجراءات تقشفية لضبط المصروفات العامة، لاسيما مصروفات الباب الأول من الميزانية المتعلقة بنفقات القوى العاملة».

وقررت الحكومة إيقاف صرف العلاوة الدورية السنوية أياً كان مسماها والمستحقة في شهر يناير 2017 لجميع الموظفين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية، وكذلك الموظفين بجميع الجهات الحكومية التي تنظم شؤون موظفيها لوائح خاصة، بما فيها تلك التي لم تخضع بعد لأنظمة ديوان الخدمة المدنية.

وبحسب شروط وإجراءات صرف العلاوة الدورية السنوية، فتمنح العلاوة الدورية السنوية لموظفي الحكومة وفقاً لجدول الدرجات والرواتب المعتمدة في الخدمة المدنية، وذلك بمعدل رتبة واحدة من رتب الدرجة التي يشغلها الموظف بحيث لا يتجاوز بها نهاية



اللجنة الحكومية - البرلمان المشتركة المكلفة مراجعة سياسة إعادة توجيه الدعم الحكومي وتنمية الإيرادات

مربوط درجته، على أن تكون قد انقضت سنة على حصول الموظف على آخر علاوة دورية سنوية، أن يكون الموظف قد أمضى خدمة فعلية لا تقل مدتها عن 6 أشهر خلال السنة التي تدخل في حساب العلاوة الدورية السنوية، وأن يكون مستوى أداء الموظف وسلوكه الوظيفي مرضياً على الأقل، ويستثنى من استحقاق العلاوة الدورية السنوية الموظفون المعينون بأجور يومية أو مقطوعة أو بمكافآت شهرية، والموظفون المؤقتون المعينون لمدة تقل عن 6 أشهر، وبدوام جزئي أو بعقود.

ووفقاً لديوان الخدمة المدنية، تحجب العلاوة الدورية السنوية عن الموظف لمدة محدودة إذا كان مستوى أدائه غير مرضي، على أن يمنح العلاوة السنوية بعد انقضاء هذه المدة من ذات السنة إذا ثبت أن أداءه وسلوكه قد ارتقيا خلال هذه الفترة إلى مستوى مرضي، وهذه فرصة للموظف لتطوير قدراته ليكون مؤهلاً للحصول على العلاوة الدورية، ولا يمنع حرمان الموظف من العلاوة الدورية السنوية من استحقاقه لها من أول يناير من العام التالي وفقاً لشروط منحها.

وتعاني البحرين من ارتفاع الدين العام، بعد أن بلغ

## أرقام تقديرية توضح المبالغ التي ستوفرها الحكومة جراً وقف الزيادة السنوية لموظفيها

العام	الرواتب الأساسية لموظفي الدولة / مليون دينار	الفرق بعد زيادة 3 % السنوية
2015 (فعلي)	838.627.940	-
2016 (تقديري)	863.786.778	25.158.838
2017 (تقديري)	889.700.381	25.913.603

عجز الموازنة لعامي 2015 و2016، إثر توافقات نهائية بين البرلمان والحكومة 3 مليارات و7 ملايين دينار عن العامين، منها 1.504 مليار دينار للعام 2015 و1.505 مليار دينار للعام 2016.

وتشير أرقام موازنة الدولة للعامين 2015 و2016 والتي بنتها للعامين المذكورين، على سعر تقديري يبلغ 60 دولاراً للبرميل، إلا أن السعر في الأسواق العالمية أقل من السعر التقديري، وأن 87.1 في المئة من الإيرادات ستأتي من النفط، بما مجموعه 3 مليارات وسبعمئة وسبعة ملايين دينار (3707 ملايين)، من إجمالي الإيرادات البالغة 4254 مليون دينار.

وأظهرت تقارير رسمية أن الحكومة البحرينية اقترضت خلال عام واحد (2015)، ما مجموعه مليار و671 مليون دينار، أي ما يوازي 15 في المئة من إجمالي الناتج القومي للبلاد.

وبيّنت التقارير أن التقديرات الحكومية للدين العام بنهاية العام 2015، تشير إلى أنها بلغت 7 مليارات و245 مليون دينار، في حين كانت 5 مليارات و573 مليون دينار حتى نهاية العام 2014، وهو ما يؤكد أن الحكومة اقترضت أكثر من مليار ونصف المليار دينار بحريني خلال عام واحد.

وقفز الدين العام لحكومة مملكة البحرين إلى نحو 8.4 مليارات دينار بنهاية شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2016، ليعادل نحو 70 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وأكدت بيانات مصرف البحرين المركزي أن الدين العام ارتفع خلال 10 أشهر بنحو 1.34 مليار دينار، من 7.05 مليارات دينار في يناير/ كانون الثاني 2016، إلى نحو 8.39 مليارات دينار بنهاية أكتوبر 2016.

ويبلغ الدين العام نحو 70 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين والبالغ نحو 11.70 مليار دينار.

ووفق البيانات، فإن الحكومة اقترضت سندات تنمية حكومية بقيمة 1.1 مليار دينار، منها 600 مليون دينار اقترضت بالدولار الأميركي خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2016.

# «التربية» توقف علاوة «التمديد» عن المعلمين في يناير كاملاً

■ الوسط - محرز الشؤون المحلية

قال تربويون لـ «الوسط»: «إن وزارة التربية والتعليم أوقفت احتساب علاوة التمديد للمعلمين والمعلمات في المدارس الحكومية الإعدادية والثانوية، عن شهر يناير/ كانون الثاني الجاري كاملاً، بالإضافة إلى 5 أيام أخرى من شهر فبراير/ شباط المقبل».

وأوضحوا أن «سبب وقف العلاوة خلال المدة المذكورة يعود إلى بدء امتحانات نهاية الفصل الدراسي الأول، وتوقف التدريس، حيث إن وزارة التربية والتعليم باتت تربط بين صرف علاوة تمديد الزمن المدرسي في المدارس الحكومية الثانوية والإعدادية ووجود تدريس فعلي للطلاب، وبالتالي فإن احتساب هذه العلاوة لن يتم إلا بعد بدء دوام الطلاب مطلع الفصل الدراسي الثاني المقبل، كما أنه لن يحتسب خلال أي عطلة أو إجازات رسمية، ومن ضمنها إجازة الربيع».

وتابعوا «نتفهم أن يتم وقف احتساب علاوة التمديد خلال إجازة الربيع وبقيّة الإجازات، إلا أنه ليس عدلاً أن يتم وقف احتسابها في الأيام التي تشهد امتحانات الطلاب، حيث إننا نقوم بالمرافقة على الامتحانات خلال ثلاث فترات تمتد من الصباح وحتى الساعة 2 ظهراً، بالإضافة إلى قيامنا بتصحيح أوراق الطلاب وهي مهمة تمتد غالباً حتى نهاية الدوام الساعة 2:15 ظهراً، فضلاً عن قيامنا بتدريس الطلاب خلال الفترة الصباحية في دروس تقوية تنظمها المدارس للطلاب أثناء أيام الامتحانات».

وأكملوا «خلال الأيام التي يتم فيها احتساب العلاوة، فإن وزارة التربية والتعليم تقوم بحرمان أي معلم من علاوة التمديد ليوم كامل، في حال تأخر عن الدوام ولو بمقدار دقيقة واحدة فقط»، معتبرين أن «هذا الإجراء غير عادل، إذ إنه منذ شهر (نوفمبر/ تشرين الثاني 2016)، عممت وزارة التربية

والتعليم معايير جديدة لاستحقاق العلاوة، هدفها الأساسي هو تقنين صرف العلاوة للمعلمين في المدارس الحكومية لتقليص النفقات، ونحن لم نعترض عليها، إلا في نقطة واحدة، وهي أن أي تأخر في البصمة الصباحية ولو بمقدار دقيقة واحدة يؤدي إلى حرمان المعلم من علاوة التمديد ليوم كامل، حتى ولو كان التأخر خارجاً عن إرادة المعلم».

وأضافوا «نحن نتفهم جداً فلسفة المعايير الجديدة، ونؤيد أنها تنسجم مع فكرة أن العلاوة يجب أن تصرف مقابل وقت إضافي نقضه في الوظيفة، فمثلاً لا نعترض على أن تخصم العلاوة في حال قيامنا بالاستئذان لأمر خاص والخروج من العمل؛ لأننا في هذه الحالة قد لا نكون عملنا ساعة إضافية بشكل واقعي، لكن لا نفهم أن نحرّم من العلاوة إذا تأخرنا عن الدوام دقيقة واحدة، كما لا نفهم أن يتم وقف احتساب العلاوة خلال أيام الامتحانات».

يشار إلى أن ساعات التمديد المدرسي تحتسب حالياً لكل ساعة بحسب الوقت الإضافي التابع إلى ديوان الخدمة المدنية للدرجات التعليمية، إذ إن الدرجة الثالثة تحتسب الساعة بـ 3 دنانير، والرابعة بـ 4 دنانير، والخامسة بـ 5 دنانير، والسادسة بـ 6 دنانير، والسابعة بـ 7 دنانير، والثامنة بـ 8 دنانير، أما الدرجة التاسعة وما فوق فتحتسب الساعة بـ 9 دنانير.

كما يذكر أنه قبل مطلع العام الدراسي الجاري عُقد اجتماع بين وزير التربية والتعليم ماجد النعيمي، ورئيس ديوان الخدمة المدنية أحمد زايد الزايد، وذلك بمقر ديوان الخدمة المدنية، حضره عدد من المسؤولين بالديوان ووزارة التربية والتعليم، وتمت خلال الاجتماع مناقشة تطوير وتحسين الزمن المدرسي الذي تنفذه الوزارة منذ العام 2008 ضمن مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب، والذي يأتي ضمن برنامج عمل الحكومة. من جانبه، أكد وزير التربية والتعليم أهمية الإبقاء على مشروع تحسين

الزمن المدرسي والاستمرار فيه؛ كونه أداة فاعلة إيجابية لتحقيق الجودة المطلوبة في التعليم، والذي حقق نتائج إيجابية تمكن من تشغيل منظومة متكاملة للرصد وتتبع إنجاز الميدان وتقصي البيانات ودراستها، وتوافر الوقت الكافي لحصص التنمية المهنية للمعلمين، وتدريبهم على الممارسات الصفية الفاعلة.

بدوره، أوضح رئيس ديوان الخدمة المدنية أنه تمت دراسة موضوع مكافأة تحسين الزمن المدرسي من قبل المختصين بالديوان من خلال الاجتماعات مع المسؤولين بوزارة التربية والتعليم، وأكد حرص الديوان على استمرارية عجلة التعليم على أكمل وجه.

وفي تصريحاتها السابقة، ترى الوزارة أنها لا تصرف العلاوة المذكورة بسبب تمديد دوام المعلمين إلى الساعة 2 وربع ظهراً، حيث إن دوام الموظفين في الحكومة يستمر إلى الوقت ذاته، وإن الهدف من هذه العلاوة هو تحفيز المعلمين للتعامل بإيجابية مع زيادة الزمن المقرر للتعليم.

وكان وزير التربية والتعليم ماجد النعيمي ذكر سابقاً أن «المبلغ الذي تقرر للمعلمين في المدارس المطبقة لنظام تحسين الزمن المدرسي جاء بهدف حفز منتسبي المدارس الإعدادية والثانوية للتعامل بإيجابية مع زيادة الزمن المقرر للتعليم، لصالح الأبناء الطلبة، وعلى رغم أن نظام الخدمة المدنية حدد الدوام الرسمي لموظفي الدولة، من الساعة صباحاً حتى الثانية والربع ظهراً، بما لم يكن يستوجب بالضرورة دفع مكافآت مقابل مّد عمل المدارس إلى الساعة الثانية والربع، فقد وافق مجلس الوزراء على منح العاملين في مدارس التحسين مثل هذه المكافأة المقطوعة، دعماً للتربويين في الميدان، وفق الإمكانيات المتاحة في حينه، وتأكيداً لرعايته واهتمامه بالمعلمين، وقد التزمت الوزارة بصرف هذه المكافأة المقطوعة للجميع خلال السنوات الماضية، م ندون إبطاء أو تأخر».

# وزير التربية يرعى منتدى «مستقبل التكنولوجيا والتعليم في الخليج 2017»

■ مدينة عيسى - وزارة التربية والتعليم

تحت رعاية وزير التربية والتعليم ماجد بن علي النعيمي تنظم جمعية البحرين لشركات التقنية «بتك» وشركة وورك سمات لتنظيم الفعاليات والمؤتمرات، وللعام الثاني على التوالي منتدى «مستقبل التكنولوجيا والتعليم في الخليج»، وذلك يومي 2 و3 مايو القادم في مركز الخليج للمعارض والمؤتمرات، ويواكب منتدى «مستقبل التكنولوجيا والتعليم في الخليج» جهود مملكة البحرين المتجددة في مجموعة من المشروعات والبرامج الرائدة التي تنفذها وزارة التربية والتعليم. ويراكم ذلك مجموعة متميزة من النجاحات في مجال الارتقاء بأداء مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل ونظرة جلالة الناظية لترسيخ تطبيقات التمكين الرقمي في التعليم، الأمر الذي من شأنه إتاحة المجال لمتابعة التطورات الحديثة والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجالات الحياة كافة، وعلى وجه التحديد تحسين جودة التعليم.

ويضمن المنتدى مؤتمر موسع، إضافة إلى مجموعة من ورش العمل المتخصصة المتميزة التي يديرها نخبة مختارة من المبدعين في قضايا «التحول الرقمي في التعليم»، ومن المرتقب أن يشارك في هذا المنتدى نحو مئتين من العاملين في قضايا التحول الرقمي في التعليم، من مديري المدارس والمعلمين والمختصين في مدارس وجامعات عامة وخاصة بالمملكة، إضافة إلى مشاركة خبراء من خارج البحرين وعدد من شركات التقنية المحلية والإقليمية والعالمية. ويترشح منتدى «مستقبل التكنولوجيا والتعليم في الخليج 2017» بشكل رئيس مسألة «التحول الرقمي في التعليم والمحتوى التعليمي الرقمي» المرتبط بالمناهج الدراسية والذي يعد من المجالات الرئيسة في تطبيق برنامج التمكين الرقمي في التعليم مثل الكتب الدراسية وأسئلة الامتحانات ونماذج الإجابة، والمختبرات الافتراضية، والمكتبات، والبرمجيات التفاعلية.

وتغطي فعاليات المنتدى مروحة من الأنشطة ذات العلاقة بالتمكين الرقمي المرتكز على الاستعمال الآمن للتكنولوجيا، والإرشاد التقني، والمحتوى التعليمي الرقمي، والتدريب النوعي، وبناء البوابات التعليمية، والتجهيزات والتقييم والمتابعة، ويحتج أنجح السبل لتمكين المعلمين من توظيف تقنية المعلومات والاتصال في عمليات التعليم والتعلم من خلال تدريب المعلمين على معايير دمج التقنية في التعليم.

## طالبة مكفوفة تؤلف قصة

## باستخدام البرنامج الإلكتروني «الناطق»

■ مدينة عيسى - وزارة التربية والتعليم

استقبل وزير التربية والتعليم ماجد علي النعيمي مكتبته الطالبة منيرة جاسم الشوملي من مدرسة العروبة الابتدائية للبنات، وهي من الطالبات المكفوفات اللاتي أبدین تفوقاً دراسياً رغم إعاقتهن البصرية، حيث تسلم منها نسخة من قصة قصيرة قامت بتأليفها وكتابتها باستخدام البرنامج الإلكتروني «الناطق»، مشيداً بقدرتها على تطوير موهبتها بالاستعانة بأحد البرامج الإلكترونية المتطورة التي وفرتها الوزارة للطلبة المكفوفين بمدارس الدمج، متمنياً لها مزيداً من النجاح والتوفيق. وأكد الوزير دعم الوزارة لمواهب وإبداعات الطلبة بجميع فئاتهم، ومن ضمنهم ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال إشراكهم في الأنشطة المختلفة داخل المدرسة وخارجها، فضلاً عن فتح باب التسجيل لهم في مركز رعاية الطلبة الموهوبين، وتتناول الشوملي في قصتها أهمية الصداقة ودورها الإيجابي في المجتمع.



وزير التربية والتعليم مستقبلاً الطالبة منيرة الشوملي